



## بيان حول مشروع الدستور المغربي

إن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا ووعيا منها بالمرحلة الدقيقة التي يمر منها المغرب، وتجسيدا منها لمبدأ الديمقراطية التشاركية، فإنها تسجل بمسؤولية كبيرة موقفها الايجابي من المسار التشاوري الذي خطه المغرب لنفسه منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي هذا الاطار فإن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا وهي تتابع عن كثب الحراك المغربي كجزء من الربيع العربي، وردة الفعل الايجابية التي تفاعل معها العاهل المغربي في خطابه التاريخي ليوم 9 مارس الذي فسح المجال إلى إصلاحات دستورية عميقة أفزرت مشروعاً جدياً متقدماً سيعرض على الاستشارة الشعبية يوم فاتح يوليوز القادم.

إن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا وهي تتابع كل هذه التطورات الايجابية تضع نصب أعينها اللحظة التاريخية الدقيقة والمسؤولية التشاركية، فإنها تسجل ما يلي:

1- تشيد بمنهجية العمل من خلال إقرار لجنة مغربية لصياغة مشروع دستور مغربي، أنصتت لكل الهيئات السياسية والنقابية والثقافية والتربوية والحركات الشبابية وفي مقدمتها مغاربة العالم.

2- تسجل روح المشاورات التوافقية بين مختلف الأطراف من أجل إفراز مشروع دستوري يتوافق مع دينامية المجتمع المغربي.

3- النقاشات الديمقراطية لمختلف الآراء تعزيزاً للمسار الديمقراطي المغربي.

إن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا وهي تتطلع على مشروع الوثيقة الدستورية فإنها تسطر على ما يلي:

1- تشبع المشروع بروح حقوق الانسان الكونية في كل فصوله من الديباجة إلى آخر فصل من فصوله.

2- الاعتراف بالتعدد ليس فقط للهوية والمكون اللغوي فقط وإنما تعدد الفاعلين داخل المجتمع

3- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة من خلال نصوص عديدة تقوية لمقاربة النوع

4- تقوية الديمقراطية التشاركية على المستوى العمودي والأفقي  
5- التشديد القوي على دور مؤسسات الحكامة الجيدة في أفق تعزيز المسؤولية والمحاسبة والرقابة

إن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا وكغيرها من فعاليات مغاربة العالم التي تعمل من جهة على دعم الجهود التنموية لبلد الأصل أي المغرب ودعم سياسية الاندماج والهجرة في بلدان الإقامة، فإنها تسجل بافتخار كبير تخصيص أربعة فصول من مشروع الدستور لمغاربة العالم تعزيزاً لدورهم في المساهمة التنموية المستدامة للمغرب وكذا دعم سياسة الهجرة والاندماج في بلدان الإقامة.

وفي هذا الصدد فإن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا تشيد عالياً بمحتوى الفصل 17 من مشروع الدستور الذي ينص على المشاركة السياسية لمغاربة العالم، وتعبّر عن استعدادها للمساهمة في نقاش هادئ من أجل تفعيل مضمون هذه المشاركة بعيداً عن الحسابات الضيقة ضماناً لمصالح مغاربة العالم في بلدان الإقامة وبلد الأصل وذلك من أجل مشاركتهم في رسم السياسات العمومية الخاصة بتفعيل أكثر لدور مغاربة العالم سواء في التنمية المستدامة لبلد الأصل أو في ضمان اندماج حقيقي لهم في بلدان الإقامة.

كما لا يفوتها الإشادة بالموقف الجد متقدم من خلال منح الأجانب المقيمين في المغرب حق التصويت في المجالس البلدية، وهو الحق الذي لا تمنحه حتى العديد من الديمقراطيات الغربية العريقة وعلى رأسها ألمانيا بالإضافة إلى الاعتراف بحق اللجوء في المغرب.

أمام كل ما سبق فإن شبكة الكفاءات المغربية في ألمانيا تدعو مغاربة العالم سواء في ألمانيا أو في بلدان الإقامة المختلفة للمشاركة بكثافة في الاستفتاء على مشروع الدستور المغربي ليوم الفاتح من يوليوز بما يمليه عليهم ضميرهم.